

# تدهور الموارد الأرضية والموارد المائية

## والبحث العلمي للوطن العربي



### د. محمد عبدالرحمن علي داود

مدير إدارة الطبقة الدنيا من الغلاف الجوي  
الهيئة العامة للأرصاد الجوية

أهمها.

- \* انخفاض الانتاجية والتراجع الاقتصادي.
- \* عدم استقرار الحياة الاجتماعية.
- \* آثار سلبية على البيئة.

### أسباب تدهور الموارد الأرضية:

#### causes Of Land Degradation

#### العوامل الطبيعية القاسية: Natural Factors

- الجفاف السائد وارتفاع الحرارة ومعدل التبخر والنقص في كمية ومعدل الأمطار.
- ملوحة وقلوية التربة.
- انجراف التربة بواسطة المياه والرياح.
- نقص الموارد المائية السطحية والجوفية كمياً ونوعاً.
- زحف الرمال والكثبان الرملية على المناطق الزراعية والرعوية.

#### العوامل البشرية: Human Factors

### ١ - تدهور الموارد الأرضية

تبلغ مساحة الوطن العربي ١٤ مليون كم<sup>٢</sup>، حوالي ٨٧٪ منها عبارة عن صحراء قاحلة شديدة الجفاف تتسم بانعدام الغطاء النباتي وندرة الهطول المطري فيما عدا الشريط الساحلي الضيق للبحر الأبيض المتوسط وجنوب السودان وشمال العراق.

#### معلومات عامة للوطن العربي:

#### General Information

- مساحة الوطن العربي تقدر بـ ١٤,٠٦٠ مليون كم<sup>٢</sup>.
- تتلقى ٦٦٪ من مساحته هطولاً سنوياً يقل عن ١٠٠ ملم.
- ٢٠٪ من المساحة هطولاً سنوياً يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ملم
- تقدر المساحة المستخدمة في الزراعة عام ٢٠٠٥ بـ (٧١,٥) مليون هكتار.
- تعادل ٥,١٪ فقط من المساحة الإجمالية للوطن العربي.
- مساحة المراعي حوالي ٤٦٩ مليون هكتار.
- مساحة الغابات حوالي ١,١ مليون هكتار.
- متصحرة ٨,٨٦ مليون كم<sup>٢</sup> تعادل ٦٣٪ من المساحة الإجمالية للوطن العربي.
- مهددة بالتصحّر ٣,٥٦ كم<sup>٢</sup> تعادل ٢٥,٣٪ من المساحة الإجمالية للوطن العربي.

#### الآثار السلبية لتدهور الموارد الأرضية:

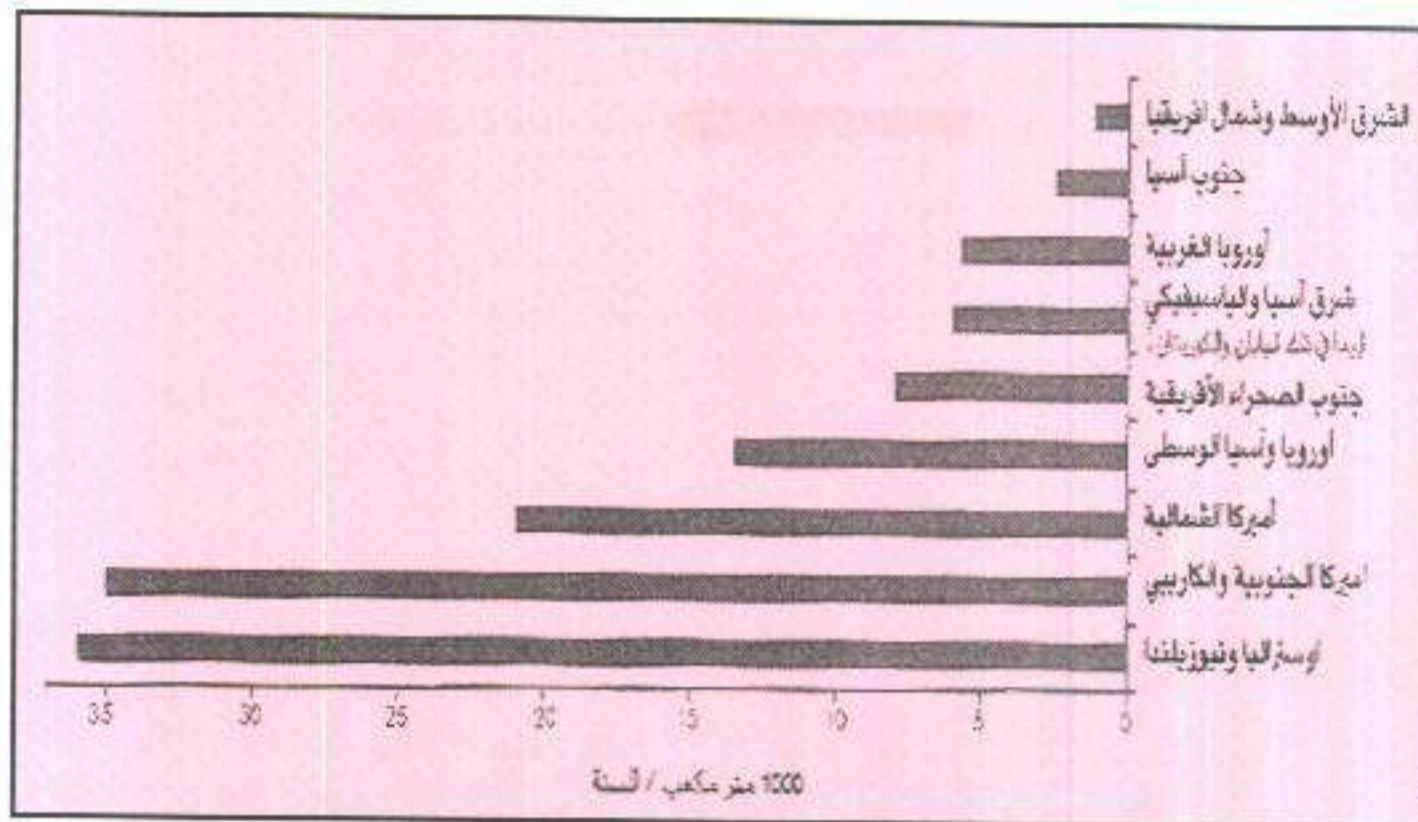
#### The Negative Effects Of Land Degradation

اقتصادية وبيئية واجتماعية (economic, environmental, and social.)

تؤثر سلبياً بشكل مباشر وغير مباشر على الإنسان ونمط حياته ومستوى معيشته، ومن







الشكل (١): م  
موارد المياه  
العذبة المتجددة  
الفعلية للفرد بحسب  
المنطقة

المصدر: عابدين  
محمد علي صالح  
٢٠١٠

برنامج شامل ومتكامل & Complete Integrated (Program) على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

٣ - الاقتناع بأن الحلول بعيدة المدى تكمن في التعليم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتنظيم النمو السكاني (Education) ليتوافق مع حجم الموارد، وبأن الحلول القريبة والعاجلة تركز على ترشيد استخدام الأرض من خلال حصر الموارد الأرضية المحلية وتقييم طاقاتها وإمكانياتها واستخدامها الأمثل وكيفية حمايتها.

### الإجراءات المتخذة للحد من تدهور الموارد الأرضية العربية:

#### Used Measures for monitoring Land Degradation in the Arab Region في مجال حفظ التربة Soil Conservation

- الحفاظ على التربة من الانجراف المائي والهوائي.
- محاولة تفادي انضغاط التربة - Compaction ومعالجتها.
- الحد من تملح وتغدق التربة بواسطة برامج لترشيد استخدام المياه في الري واللجوء إلى أنظمة متطورة وحديثة للري والصرف.
- الحد من تلوث التربة بواسطة الأسمدة والمبيدات الكيماوية عبر ترشيد استخدام

ترتبط بمجملها بسوء إدارة الموارد الطبيعية وغياب الخطة الشاملة والمتكاملة لاستغلالها وانعدام الوعي البيئي على مستوى أجهزة التخطيط مثل:

- إزالة الغطاء النباتي بسبب القطع الجائر للغابات وعدم تنظيم الرعي.
- التوسع والزحف العمراني على المناطق الزراعية.
- إهمال صيانة الموارد المائية والأرضية.
- تكثيف استغلال الموارد الأرضية نتيجة الضغط السكاني.
- عدم معالجة الأراضي الملوثة بمخلفات الأنشطة الصناعية والتعدين وصناعة البترول وعدم اتخاذ الاحتياطات المناسبة لمنع تدهور الأراضي وإعادة استخدامها للزراعة واستعادة الغطاء النباتي.

### المبادئ الأساسية للحد

#### من تدهور الموارد الأرضية:

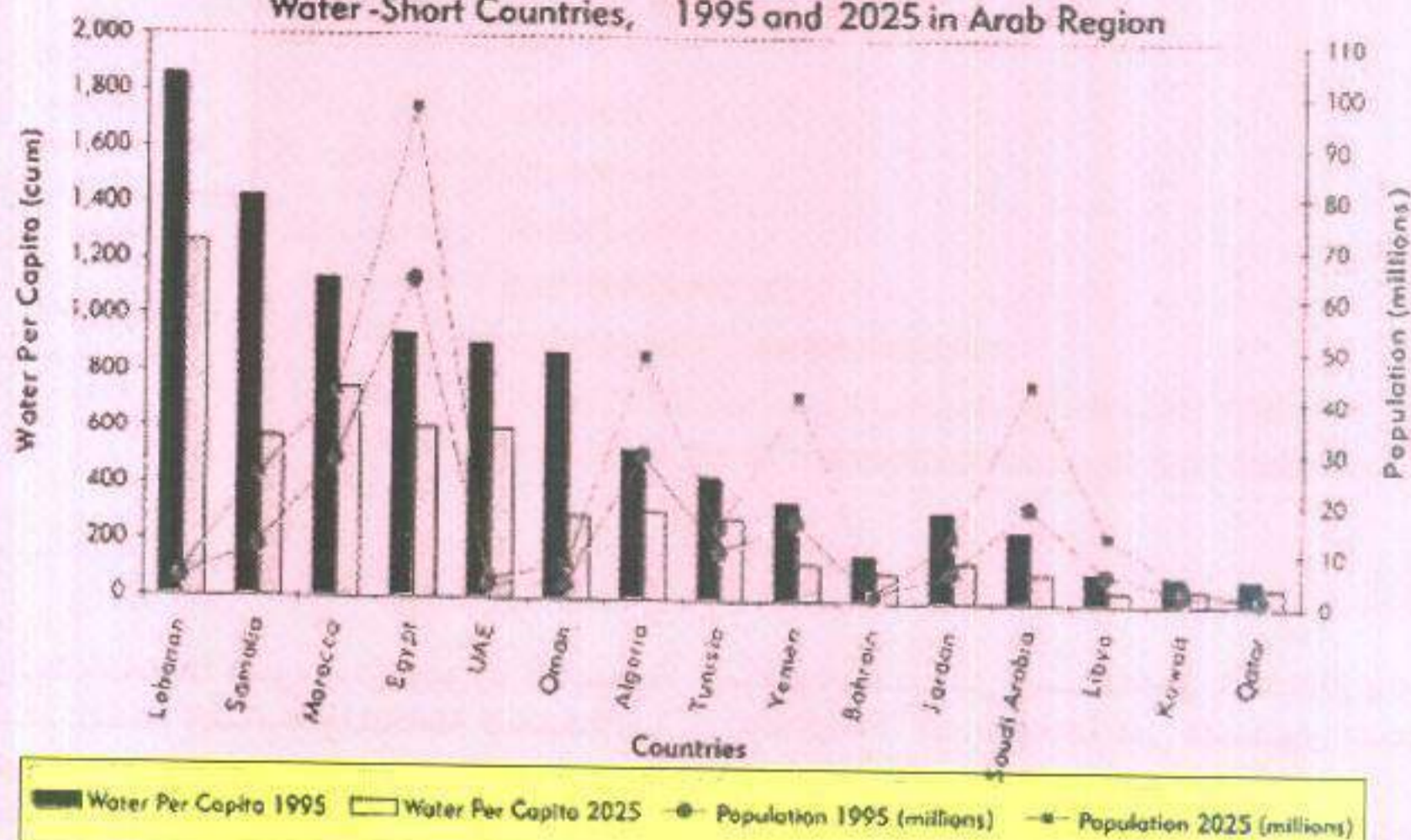
#### General bases for Monitoring Land Degradation

لا توجد حلول سريعة لها (No quick Solutions) إلا أنها مشكلة ملحة تتطلب التقويم والمراجعة المستمرين والتخطيط البعيد المدى والإدارة الرشيدة على كل المستويات.

٢ - ينبغي أن تكون الجهود المبذولة جزءاً من



Population Size and Renewable Freshwater Availability in Water-Short Countries, 1995 and 2025 in Arab Region



الشكل (٢): نصيب الفرد وعدد السكان بين عامي (١٩٩٥ و ٢٠٢٥) لبعض الدول العربية المصدر: وثيقة المجلس العربي للمياه للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية

للأراضي سواء منها الغابية أو الرعوية أو الزراعية.

- هذا مع الأخذ بعين الاعتبار سبل ووسائل حماية وتحسين وإدارة الموارد الطبيعية الأخرى ذات العلاقة كالموارد المائية والمراعي والغابات.

### ٢ - الموارد المائية:

يواجه قطاع المياه في البلدان العربية تحديات متعددة، حيث تعاني جميع البلدان العربية نقصاً في المياه ويصنف تقرير البنك الدولي (٢٠٠٧) البلدان العربية في المرتبة الأخيرة من حيث توافر المياه العذبة المتجددة للفرد بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم كما هو مبين في الشكل (١).

وفي دراسة سابقة تم تقدير كميات المياه المتجددة في الوطن العربي بحوالي ٣٥٥ كم<sup>٣</sup>/سنة (AWC, 2009) يأتي أكثر من نصفها

هذه المواد واللجوء إلى البدائل الحيوية وطرق العلاج المتكاملة.

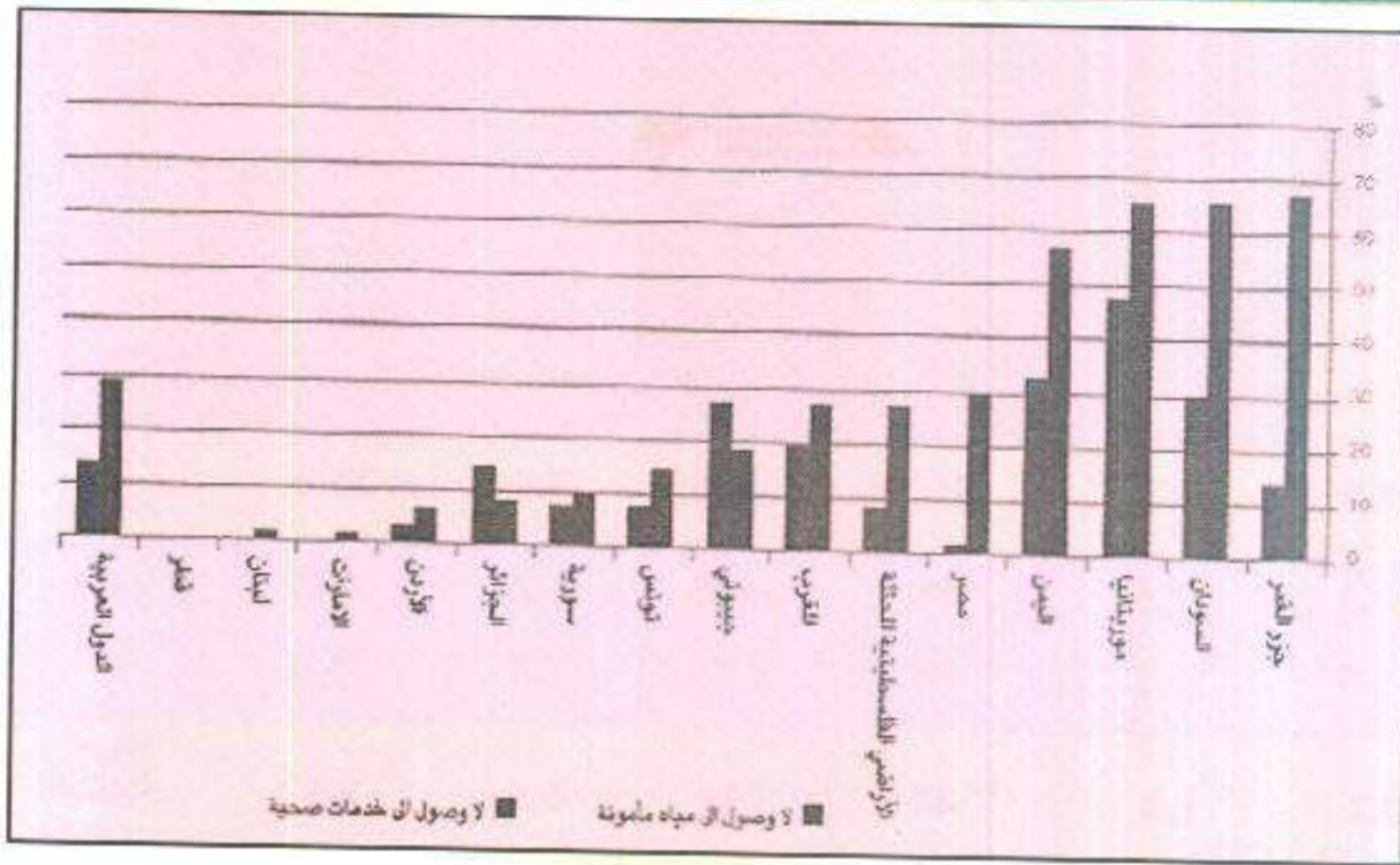
- تثبيت الكثبان الرملية بالوسائل الفيزيائية والحيوية والكيميائية.
- تحسين بناء التربة ونفاذيتها وتكسير الطبقات المتصلبة تحت سطح التربة.
- إعداد قواعد معلومات للمناطق المتأثرة متضمنة مدى صلاحية التربة وأثر الأنشطة التنموية على النظام البيئي.

### في مجال استخدام الأراضي:

#### Land use Management

- طورت مختلف الأقطار العربية تشريعات وقوانين مختلفة تساهم في ترشيد استخدامات الأراضي ونفذت برامج لمعالجة الملكية العقارية للأراضي في مختلف البلدان، كما عرفت الأقطار العربية تجارب متعددة في مجال الأوضاع القانونية





الشكل (٣):  
نسبة السكان  
الذين يفتقرون  
إلى خدمات  
مائية وصحية  
أمنة ١٥ بلداً  
عربياً ٢٠٠٧  
المصدر  
UNDP 2009.

تلبية الحاجات المتعاظمة لزيادة السكان والتنمية الاقتصادية، تم استغلال المياه الجوفية بما يتجاوز الحدود المأمونة وقد أدى هذا إلى انخفاض كبير في مستوى طبقات المياه وتسبب في تلويث الخزانات الجوفية، ويعتبر هذا تحدياً رئيسياً في المنطقة بسبب ازدياد تصريف المياه المنزلية والصناعية المبتذلة في الأجسام المائية إضافة إلى التلويث بالمواد الكيميائية الزراعية مما يرفع المخاطر الصحية خاصة بين الأطفال ووفقاً للشكل (٣) فإن أكثر من ٤٥ مليون شخص في العالم العربي يفتقرون إلى مياه نظيفة. وإضافة إلى ذلك هناك جزء كبير من الإمدادات المائية لا يُعرف مصيرها وكثير من المدن في بلدان عربية هي بمثابة «ولاء مُسرّبة» (UNDP 2009). وتتوزع استخدامات المياه في الوطن العربي على ثلاث مجالات رئيسية هي الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي. وتعتبر الزراعة المستهلك الأعظم للمياه حيث يقدر متوسط الاستهلاك بحوالي ٨٥٪ من جملة المياه المتاحة. أما النسبة المتبقية فتتقاسم بين الاستهلاك المنزلي والقطاع الصناعي بنسب ٨ و ٧٪ على التوالي (UNDP 2009). ورغم أن القطاع الزراعي في المنطقة العربية يستوعب نسبة

من خارج حدود الوطن العربي عبر الأنهار الدولية مثل النيل ودجلة والفرات والسنغال مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية ومن ناحية أخرى فإن الطلب على المياه يزداد بسرعة كبيرة نتيجة للزيادة في عدد السكان والتي تشير الدراسات إلى أنهم سيصلون إلى نصف مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وهذه الزيادة المتسارعة أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه من  $4000m^3/p/y$  في عام ١٩٥٠ إلى  $1233m^3/p/y$  في عام ١٩٩٨ ومن المتوقع أن يتدنى نصيب الفرد إلى  $547m^3/p/y$  بحلول ٢٠٥٠. وطبقاً للمؤشر الدولي الذي يصنف حد الفقر المائي بـ  $1000m^3/p/y$  فإن ثلاثة عشر دولة عربية تقع ضمن فئة البلدان الفقيرة مائياً في الوقت الحالي وبكل تأكيد سيزداد عدد هذه الدول إذا ما استمرت معدلات النمو السكاني على ما هي عليه. الشكل (٢) يوضح التغير في نصيب الفرد من المياه التجدد وعدد السكان بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٢٥ لبعض الدول العربية الأكثر ندرة في الموارد المائية (AWC, 2009) عابدين محمد على صالح (٢٠١٠). ولما كانت إمدادات المياه السطحية عاجزة عن





البلد / المنطقة	الحصة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير في 1996/97 (%)	الإنفاق المحلي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	عدد الباحثين لكل مليون نسمة	إنفاق البحث والتطوير لكل باحث (الف دولار أمريكي)	الإنتاج العالمي لمنشورات العلم والتكنولوجيا (%)	حصة البراءة من النسبة العالمية (%)	
						USPTO	EPD
الولايات المتحدة	36.2	2.6	3698	203	36.6	51.5	35.2
أوروبا	28.8	1.7	2476	89	37.5	19.2	46.3
آسيا	27.8	1.3	537	85	15.2	27.5	15.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3.1	0.5	715	48	1.8	0.2	0.2
أفريقيا (باستثناء الدول العربية)	0.5	0.3	113	49	0.7	0.1	0.2
جنوب أفريقيا	0.4	0.7	1031	49	-	-	-
الدول العربية	0.4	0.2	356	24	-	-	-
المعدل العالمي	100	1.6	946	105	-	100	100

جدول (١): حالة أنظمة البحث في العلم والتكنولوجيا في الدول العربية بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم. المصدر: مقتبس من تقرير اليونسكو (٢٠٠١).

وعليه لا بد من بذل الجهود العربية المشتركة سياسياً واقتصادياً وعلمياً من أجل تحديد الأولويات في توزيع الموارد المائية وترشيدها واستخدامها بالإضافة إلى تنمية الوعي المائي والبيئي وتطوير التقنيات المستخدمة حتى يمكن تحقيق الأمن المائي العربي.

**٢ - أهمية البحث والتطوير في البلدان العربية**  
يشكل البحث في شئون المياه والابتكار العلمي في المنطقة جزءاً من نظام بحثي عاجز، حيث تعتبر المنطقة العربية بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم باستثناء أفريقيا (فيما عدا جنوب أفريقيا) في أدنى السلم في مجال العلم والتكنولوجيا كما ورد في تقرير معهد الإحصاء

كبيرة من السكان كقوى عاملة إلا أن مساهمته في الدخل القومي ضئيلة جداً بسبب قلة الإنتاج والتوسعات غير المدروسة في المشروعات الزراعية.

وقد ورد في تقرير المؤتمر الثالث الذي عقده المنتدى العربي للبيئة والتنمية في بيروت من (٤ - ٥) نوفمبر ٢٠١٠ أن حالة المياه في البلدان العربية حرجة وتتطلب عملاً فورياً. واحتمالات حدوث نواقص مائية حادة هي قضية جديدة في ظل سيناريو الوضع القائم، مما سوف يساهم في تخفيض الإنتاج الزراعي وزيادة الفقر وتدني الأوضاع العامة ومزيد من التدهور البيئي.